بازبین شد
۱۳۵۳ خ

میکروفیلم تهیه شد

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب: حاشیه بر ~~رساله~~ زوراء — عربی

مصنف / مؤلف: متن از ملا جلال دوانی حاشیه از غیاث الدین منصور دشتکی

خطی / چاپی: نسخ ۱۳ سطری

سال طبع یا تحریر: — عدد اوراق: ۱۴

جزء کتب حکمت و کلام خطی شماره ۲۴۸۷ خ

شماره عمومی ۴۵۷ شماره قبض

واقف ملا موسی گیلانی تاریخ وقف —

طول ۱۹ عرض ۱۲ سانتیمتر قفسه

باسمه تعالی

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	حاشیه بر زوراء		
	درجه نفاست	عادی	نوع	خطی ✓ / چاپ سنگی ○
	شماره اموالی	۴۵۷	اندازه	۱۹×۱۲
	قطع	جیبی	تعداد اوراق	۱۴
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ✓	نوع آفت	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○
	نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. دهقان پور ۲. ابراهیمی ۳. قاسمیان ناظر: —

اقدامات انجام شده:

تاریخ بررسی: ۸۹/۴/۲۴ تاریخ اقدام: /

کتابخانه آستان قدس رضوی
ویژه کتاب

کتابخانهٔ آستانهٔ قدس

بسم الله الرحمن الرحيم حمدًا لمن ايدنا
بمحمد سيدنا سيد اعلام الاسلام سند اهل
الكلام في الكلام غياث الانام في الايام فجعلنا
بهدايته منورًا بعنايته بنصرة شرعه منصورًا
اللهم صل وسلم عليه وعلى من انتسب اليه
فان الفقير الحقير غياث المشهور
بمنصور يقول هذه مقالة مشتملة على لمحات ملحقة
بلمعات كاشفة لظلمات احدثها وحدثها
شيطان خيال من هو مظهر سوء المقال مظهر اسم
الجلال مفتشا عن ابحاث انتحلها في العالم حدوثا

وقد ما

وقد ما فنقلت اولًا في كل مبحث مقالة ثم اختبرت
اقواله فاوردت عليه نبذًا مما يرد عليه فاقول ان
هذا المتبحر المتحير في العلوم العشرة المتخلف الذي
تلك الفحول المهرة اخذ في مبداء المقال النقل والاحن
والانتحال على انه تكلم حينًا في اثنا مقاله مقاله
بما كلمه شيطان خياله موسوسًا مشوشًا لحاله
وماله مما اوهمه او توهمه مناسبًا لحاله وان لم
يكن مناسبًا الحال بحال واني لا اتعرض لما انتحله
و نقله وانما اشير الى نبذ من مفاسد ما خصصه
به وخيله او تخيله فاقول قال بعد ما قال
فلنشرع في المقصود الى قوله سواء الطريق اقول ان
الله يهدي الى سواء الطريق وهو الحق الحقيق
بتوفيق ناصر شرعه وهو منصور فانه يمحو ما شراق ما له من

النور ظلمات الغرور فيطلع صادق صبح الايقان
من اقوال البيان نجاة عن ظلمات وساوس اهل
الجدال وهواجس اهل القيل والقال وتلك الوساوس
والهواجس في هذا المقال ومن الذي تفرد به مظهر
اسم الجلال مظهر سوء المقال امور اولها انه
قيد البعدية بالحقيقية وحسبه تحقيقاً للحدوث
الزماني ولم يشعر بانه لا يفيده اذ البعدية
كالقبلية في معانيها الخمسة حقيقية ثم الامر
السلبي الذي جعله تفسيراً وحسبه تبييناً
لا يبين ولا يحصل به البعدية الزمانية التي
هو في صدد تبيينه وتحصيله فان الطبيعية
والرتبية والشرفية ايضاً كالزمانية غير ذاتية
ثم قوله فوجودها متاخر عن عدمها بحسب الذات

يشعر

يشعر بانه بجلالة شانه وعلو كعبه ومكانه لم يعرف
بعد معنى التقدم الذاتي الذي بحث عنه بالبحث
الدقيق في حواشيه على الشرح الجديد للتجريد فان
المتاخر بحسبه متاخر عن سببه المقدم لا عن العدم
فحركة الخاتم مثلاً متاخرة بالذات عن حركة اليد
لا عن العدم بل تاخرها عنه زمانية وثانيها
انه توهم ان المحققين من الفلاسفة ذهبوا الى
ان مطلوب الفلك بحركته نفس الحركة ونسب هذا
الى الشيخين نقلاً عن ارسطاطاليس وهذا توهم
باطل مبني على سوء فهم كلامهم وعدم التفطن
بمطلبهم ومرامهم بل دعواهم على ما هو الظاهر
من اشاراتهم وتلويحاتهم وتصريحاتهم وهو
التحقيق عندهم ما نسبه الى غير المحققين منهم وصححه

باجمال انهم عن آخرهم قرروا ان الافلاك يتجدد
لها التخيلات والاوضاع التابعة المستتبعة للحركات
وان هذه كمالات التخيلات نفسانية والاوضاع
جسمانية كل مستتبع لوضع وهو لتخيل جديد ومما
يتسلسلان الى ما لا يتناهى وبهذا تستكمل نفسا
وجرما وما اشير اليه نقلا من الكمالات الفايضة
على النفوس ان سلم انها غير التخيلات فلا نسلم انها
ليست من توابع الحركات وتجدد الاوضاع
واعلم انهم استدلوا على قدم العالم بوجوه الى قوله
تخمينا   انت تعلم ان قوله انت تعلم الى قوله
من جنس الحوادث من وساوسه وما بعده انتحله
من كلام غيره كما قبله ولعمري انه لمردود فان الحكما
دعاوى وهذا المتحير خلطها وخبط فيها فانهم

يدعون

يدعون اولا قدم ممكن اجمالا عاما او خاصا نوعا او
شخصا ودليلهم على هذا ما نقله وسقله بتحريف
ثم انهم يدعون بدعا واخرى قدم امور فصلوها
ويستدلون على كل بدليل آخر وهذا المتبجح القول
المتحير المنتحل النقال انتحل من كلامهم كل ما حرفها
من مواضعها وقررها فى قوله وانما بثت الى آخره
ولعمرى انه لا يثبت بما اثبته شى اصلا فالاولى
الرجوع الى الاصل ثم قال وقد قرر بعض الافاضل
الى قوله صديق جاهل   موارد النظر فى كلام
هذا الفاضل كثيرا الا انه برى عما اورده هذا
المتبجح المتحير وذلك انه اورد برهانين اولهما على قوله
والثانى يستلزم التسلسل المحال وثانيهما على
الجواب الذى اشار اليه بقوله قلنا وقد انتحله

کتابخانهٔ آستان قدس رضوی
کتابخانهٔ آستانهٔ قدس

من غيره وليس شئ منهما بشئ ومما مبينان على عدم
فهم المرام على ما تبين من تحرير الكلام فلنحرر الأول
اولا والثانى ثانيًا فنقول تحرير الاول ان الشق الثانى
وهو ترتب الشروط الحادثة الى غير النهاية
اما بتواردها على محل قديم اولا والاول مع انه خلاف
المفروض مستلزم للمطلوب والثانى للتسلسل
المحال عندهم لما سياتى الا ان هذا الفاضل
جعل هذا لازمًا للمطلوب بناء على ظهور فساد
الاول فلهذا اما تعرض له وعدم التعرض لبعض الشقوق
لظهور فساده وخلفه شايع ذايع سيما اذا
اقترن بتركه اعتبار نكته هى انه مهما اراد ايراد النقض
بوجهٍ موجهٍ متوجه فما حصل القسم الثانى
اولا واخر التفصيل الى جواب النقض فاشار الى

ما

کتابخانهٔ آستان قدس

ما اشار اليه بقوله واما على ذهبنا فعدم ملائمة
الدليل على الوجه المقرر لقواعد الفلاسفة
ع واشتراط الاجتماع مما لا حدية والتسلسل
الذى سلم لزومه فى الشروط اما الحدوث آحاد
تلك الشروط الحادثة المتسلسلة فى مادة قديمة
واما بحدوثها فى مادة حادثة فى مادة ثانية
حادثة فى مادة ثالثة وهكذا الى غير النهاية
والاول مع انه خلاف المعروض مستلزم للمطلوب
وقد اشرنا اليه والى وجه تركه والثانى مستلزم
للتسلسل فى المواد وذلك محال عندهم لما صرحوا
به ولا استلزامه الاجتماع لا يقال لم لا يجوز حدوثها
لا فى مادة لانا نقول قد تقرر عندهم امتناع ذلك
وانتقار كل حادث الى مادة سابقة قوله ولا

يلزم اجتماع الآحاد حتى يلزم التسلسل المستحيل
باطل فان اجتماع الآحاد في تسلسل المواد لازم به
ويظهر ان تقرير الدليل موافق لقواعدهم وانهم
ما استدلوا ببطلان التسلسل الواقع عندهم على
قدم العالم واما الثاني وهو الايراد المستحيل فيبتني
رده بيان كلام هذا الفاضل وهو على الشان
في الكلام ويتضح باعتبار ما هو المشهور عند الجمهور
من ان مجموع الحوادث حادث وقد سلمه هذا
المورد الاخذ المستدرك المواخذ وعلى هذا توجيه
كلامه ان المادة القديمة اذا كانت سابقة
على كل حادث كان سابقا على جميع الحوادث و
مجموعها لان مجموع الحوادث حادث لما مر وما كان
مقارنا بواحد منها دائما لا يصدق عليه انه سابق

على

على كل منها ومنها الحوادث كلها مجموعا وهذا كما
يقال في اثبات الواجب مجموع الممكنات ممكن فيحتاج
الى علة خارجة عنها فكذلك نقول مجموع الحوادث
حادث فيحتاج الى حادث آخر والحق انه مغالطة
والمتبحر المتحير ما فهمها وما قدر على حلها فقال
ما قال والذي اوردها لا يصلح لردها بوجوه
لا يخفى بل اقول على اصول الكلام لكلام المتكلم الفاضل
وجوه من التوجيه اولها ما اشرت اليه آنفا
من ان جميع الحوادث حادث وعلى هذا فقوله
قوله اذا كان مقارنا لكل واحد منها الى آخره ع
مدفوع فان جميع سلسلة الحوادث حادث كما سلمه
وظاهر انه اذا كان مقارنا لكل واحد منها لم يصدق
انه سابق على كل حادث ومنها مجموع الحوادث وهذا

ظهر دفع المنع وبطلان حكمه بالبطلان ثم ان
اراد بتلك الحوادث فى قوله تقدم كل واحد من
تلك الحوادث الآحاد المتعاقبة التى هى اجزاء
السلسلة فهب انه كذلك لكنه لا ينفعه
ذلك حيث يتم ما ذكره العالم الفاضل بما
اشرنا اليه وان اراد الحوادث احادا وجملا
فبطلانه لا يخفى على ولى النهى بما اشرنا اليه
آنفا فهذا وجه من التوجيه وعليه خال المخل وانه
لمجادلة او مغالطة الا انه لا يندفع بما حسبه
هذا المورد المستدرك دفعا وردا بوجه وثانيها
ان فى وجود الكلى فى الخارج رايين احدهما للقدماء
وهو انه موجود فى الخارج وثانيهما للمتاخرين من
الحكماء والمتكلمين وهو انه ليس بموجود واذا قيل

لكلى

لكلى انه موجود اريد به مجازا ان فرده موجود و
ليس للكلى لا للطبيعى ولا لغيره وجودا اصلا
والمتاخرون عن آخرهم قرروا هذا الراى على ما هو
المشهور المسطور فى كتبهم وكلامهم وهذا
العالم العلم الفاضل من الفضلاء المتاخرين
المقررين لهذا الراى وكلام هذا المورد المستدرك
فى هذا الكتاب اراه مضطرب على ما يظهر من النظر فى
مشاعبته مع الاستاد قدس سره فانه قرر قول
المتاخرين كثيرا واذا الزمه الاستاد ودفعه رجع
عنه ثم تمادى ورجع اليه تارة اخرى كالخنفساء
وبهذا يظهر ان لكلام هذا الفاضل العالم العلم
من اهل الكلام وجها وانه لا وجه لا يراده عليه
فانه اذا كان كل موجود فردا وكل فرد حادثا لم يكن

موجود منها قديما ولهذا الوجه من التوجيه
وجه من الجواب صواب الا ان ما اورده هذا المورد
المستدرك لا يفي برده ولا يفيد في دفعه فان
الذي لا يخلو عنه القديم ويكون معه دائما
موجود ضرورة وغير الفرد ليس بموجود وكل فرد
حادث وظاهر ان هذه مغالطة لا يخل بما سرده
هذا القايل فيما سرده هذا القايل لا يندفع كلام
ذلك العالم الفاضل وثانيها انه مبني على ما
تقرر عند المتاخرين عن اخرهم من امتناع ثبوت
حكم الفرد ما بدون ثبوته لمعين منها وهذا
المورد بجلالة شانه في غير موضع سلم هذا وبنى عليه
ما بنى وعلى هذا ايراده ظاهر جدا وراء بعها
ان هذا الفاضل العالم من المتكلمين ان يقول

كلامي

كلامي على الحكماء الزامي لهم فان بعض الاجلاء
من الحكماء حكم بانه اذا ثبت حكم لكل واحد من
آحاد جملة اولاكثر جمل منها فقد ثبت لكل جملة
على ما لوح به التلويحات بل صرح به وقرره غير
مرة من في تقرير البرهان السلمي وغيرها في غيره و
خامسها انه بين في موضعه انما لا يخلو عن الحوادث
حادث فكيف يتوارد استعدادات غير متناهية
متعاقبة حادثة على مادة قديمة ومن تامل فيما
قررنا وحررنا ظهر له ان هذا المتبحر المتجري بجلالة
شانه وعلو كعبه ومكانه مبطل على باطل ليس
لكلامه طايل ولا يرجع الى حاصل وانه في الافساد
والابطال ليس الا كالعدو الجاهل وفي المثل
السائر مصادقة الحق مع الجهل خير من عداوته

وعداوة الجاهل اقبح واشنع فالوجه
فی دفع هذا الدليل الى قوله يهدى السبيل
ما اورده فی قوله وكلاهما مقدوح بكلا وجهی
القدح مشهور مذكور فی الكتب واشار العلامه
القوشجی فی شرحه للتجريد الى الجواب الاول حيث قال
اجيب عن النقض

وبعد

وبعد هذا نقول لهذا المتبجح المتحير ايش اردت بالتطبيق
العقلی ان اردت به تطبيقا يحكم به العقل مطابقته
واقعه فی نفس الامر وهو كون الاول من جملة بازاء
الاول من اخرى والثانی بازاء الثانی وهكذا
فتوقفه على اجتماع الآحاد ظاهر مما نقلنا آنفا
بادنی تامل وان اردت تطبيقا يعتبره العقل
ويلاحظه بملاحظة المنطا بقين فهو وان
لم يتوقف على اجتماع الآحاد فی الخارج لكنه يتوقف
على اجتماعهما فی الذهن والسلسلتان لا يجتمع
احادهما فی الذهن لا تصورا ولا تحققا فلا يتم
ولا ينتظم تطبيقهما واما الثانی فجوابه ظاهر
مما مر آنفا ثم قال ثم انهم ذكروا الى قوله فلا
يلزم الخلف نظره هذا نظر من بصيره عميا.

كتابخانه آستانه قدس

ونفطن من فطانة تبرآء وليس مدار التطبيق ومناط
الاستحالة على ملاحظة العقل وتصور المطابقة
وانما هو على مقابلة كل من آحاد احدى السلسلتين
بواحد من آحاد الاخرى ووقوعه بازائه فى موقعه
وذلك انما ينتظم فى المتسق لانتظام ثم لو سلم
انه مبنى على ملاحظة العقل فاستلزامه للخلف
فيما اوهمه اوتوهمه ع ولا باس بنقل ما هو المشهور
عند الجمهور فى تقرير هذا الدليل ليظهر فساد
ما اورده هذا المورد قالوا هنا تمام كلامهم
واعترض عليه العلامة القوشجى فى شرحه للتجريد
بقوله ولا يتم التطبيق اذا كانت الاحاد موجودة
معاً ولم يكن بينها ترتب بوجه ما اذ لا يلزم من
كون الاول بازاء الاول كون الثانى بازاء

الثانى

الثانى والثالث بازاء الثالث وهكذا لجواز
ان يقع احاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من
الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا
يتناهى مفصلاً لا دفعة ولا فى زمان متناه
حتى يتصور هناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع
التطبيق بانقطاع الوهم والعقل واستوضح
ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين جملتين
ممتدين على الاستواء وبين اعداد الحصى فانك
فى الاول اذا طبقت طرف احدى الجملتين على
طرف الآخر كان ذلك كافياً فى وقوع كل جزء من
احدهما بازاء جزء من الثانى وليس الحال فى
اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك فى التطبيق من
اعتبار تفاصيلها اولاً وقوع كل واحد من احاد

الجملة الناقصة بازآء واحدٍ من آحاد الجملة التامة
اذا كانت الجملتان موجودتين معًا من الامور الممكنة
وان لم يكن بين آحادها ترتب والعقل بفرض
ذلك الممكن واقفا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج
فى ذلك الفرض ان يلاحظ آحادها مفصّلة
بل كفى فى فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتها اجمالا
وبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية
الموجودة معًا مطلقا محال سوآء كانت بينها
ترتب اولا هذا تمام كلامه وافاد الاستاد
فى حواشيه قيل فيه نظر اذ للخصم ان يمنع امكان
وقوع كل واحدٍ من آحاد الناقصة بازاءِ واحدٍ
من آحاد التامة واسنده بان ذلك الوقوع ان
كان فى الذهن فيتوقف على وجودها منفصلةً

وان كان فى الخارج فيتوقف على الترتيب لا
يجرى القدح فى السند بل لابد من اثبات المقدمة
الممنوعة وما ذكره الخصم من جواز ان يقع آحاد
كثيرة من احديهما بازآء واحد من الاخرى لا يستلزم
اعترافه بامكان وقوع كل واحدٍ منها بازاءِ واحدٍ
من الاخرى لان مراده الجواز العقلى الذى هو
الاحتمال فان عرضه دفع جريان الدليل فى هذه
الصورة بمنع مقدماته فهو مانع يكفيه احتمال
اللاوقوع ولا يكفى احتمال الوقوع فى اجزاء الدليل
بل لا غاية بان يثبت الامكان الذاتى فيقال
لو كانت الامور الغير المتناهية الغير المترتبة
ممكنًا لامكن وقوع كل واحدٍ من اجزاء السلسلتين
بازآء واحد من الاخرى لكن ذلك ع الى آخر الدليل

والخصم حينئذٍ يمنع الملازمة ثم لو سلم الملازمة
فلا يتم الدليل لما اسلفناه من انه حينئذ يلزم
زيادة الكل على الجزء في الاوساط فلا يظهر به
الخلف كما قرعنا به سمعك وفيه بحث اما اولاً
فلأن تطبيق الامور المذكورة بحسب الفرض
العقلي ظاهر جلي غير قابل للمنع والملاحظة
الاجمالية كافية في ذلك كما انهما كافيه في تطبيق
الاجزاء المرتبة واما ثانياً فلان الامور الغير
المترتبة حسبها سلسلة كما صرح به ولذلك
حكم بجريان الدليل فيها وهي ليست بسلسلة
كما لا يخفى ثم افاد الاستاد في قوله والعقل
يفرض ذلك الممكن واقعاً بحثاً اذ لو كانت اجزاء
الجملتين بلا ترتيب ووقع التطبيق بينها لم يلزم

من

من ذلك تناهي شيء منهما بل غاية ما لزم من ذلك
ان يكون غير متناه اكثر من غير متناه آخر وذلك
ليس بمنكر فان الالوف الغير المتناهية اكثر
من الاحاد الغير المتناهية توضيح ذلك انه اذا
كان بين احاد احدى الجملتين ترتب حتى هناك
سلسلتان فلو طبق احدهما على الاخرى وكانت
زايدة عليها وراسا متطابقان فلا محالة
تكون الزيادة في الجانب الآخر ويلزم التناهي
ضرورة ان السلسلة التي لها طرفان متناهية
واذا لم يكن بين آحاد الجملتين ترتب لم يكن هناك
سلسلة فلو طبق احدهما على الاخرى وكانت احديهما
زايدة عليها فغاية ما لزم من ذلك ان يكون
الزيادة اكثر من الناقصة ولا يلزم من ذلك

تناهي شيء منهما لا يقال لم نفرض ترتيبًا بين آحاد
الجملتين الغير المترتبتين حتى يصير السلسلتين
ثم نطبق احدهما على الاخرى وحينئذ يلزم التناهي
لانا نقول انما يلزم التناهي لو كان آحاد احدى
الجملتين ممكنة الترتب في نفس الامر ومترتبين
فيها كما حققناه آنفا ومن الجائز ان يكون امكان
ترتبهما محالا مستلزما المحال هو التناهي على تقدير
عدم التناهي وافساد ايضا في بعض حواشيه
انه قيل لا يخفى انه لا يتوقف التطبيق على ملاحظة
الآحاد مفصلة بل يكفي ملاحظتها على الاجمال
بان نفرض كل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف
على ملاحظة الاحاد بالتفصيل لم يتم التطبيق
على تقدير الترتيب ايضا وفيه بحث اذ لو كان

التطبيق

التطبيق بفرض جزء بازاء جزء آخر كما حسبه هذا
القائل لا بوقوع كل منها بازاء آخر في نفس الامر
والتطبيق التفصيلي ممتنع كما اعترف به فيكون
اجماليًا واذا كان اجماليًا لم تتميز الاجزاء بعضها
عن بعض عند التطبيق فلم يتعين بحسب فرضه
ان اي جزء من هذه السلسلة تنطبق على اي
جزء من تلك بل نفرض بازاء كل جزء من هذه جزء من
تلك فينطبق كل جزء من احديهما على جزء من الاخرى
فلا يتعين المنطبقان في كل مرتبة بحسب فرضه
ولا بحسب نفس الامر لعدم الانطباق فيها فمن اين
علم ان الزيادة واقع في الجانب الآخر لا في الاوساط
ولا في هذا الجانب مع ظهور ان الزيادة واقعة
في نفس الامر ولا ينفصل بواسطة الفرض الغير

المطابق لما فی نفس الامر من هذا الجانب الی جانب
آخر فی نفس الامر حتی یلزم انقطاع السلسلة
من الجانب الآخر فیما سلمنا انه یجوز فی التطبیق
الاجمالی تعیین المنطبقین فی کل مرتبة بحسب
الفرض لکن غایة ما لزم من ذلک ان یکون السلسلة
متناهیة بحسب الفرض الغیر المطابق لما فی نفس
الامر من ذلک الجانب وهو غیر مفید اذ الدعوی
انهما متناهیة فی نفس الامر من ذلک الجانب الآخر
وذلک غیر لازم لجواز ان یکون غیر متناهیة
بحسب نفس الامر من ذلک الجانب و متناهیه
بحسب الفرض الغیر المطابق من الجانب المذکور
وعندی اذا انطباق اجزاء السلسلتین
واقع فی نفس الامر فان المعنی من المنطبقین منها

ان یکون کل منهما بمرتبة واحدة من مراتب العدد
واما السلسلة فیکون الجزء الاول من احدیهما
منطبقا علی الجزء الاول من الاخری والثانی بالثانی
والثالث بالثالث وهکذا هذا ما افاده قدس
سره ثم ان هذا المتبحر المحجر اخذ انتحال ما افاده
الاستاد وحیثما ادرکه علی وجهه وما فهمه
شوشه واعتبر الزیادة فی الاوساط بوجه یرد
علیه ما لا یرد علی الاستاد فنقول جریان
التطبیق الذی سلمه فی وجه الحوادث غیر موجه
ومنع لزوم الانقطاع غیر متوجه وکون الزیادة
فی الاواسط بعد جریان التطبیق لا یفیده شیئا
ولا یجدیه نفعا فان الزیادة حینئذ تستلزم
مساواة الکل والجزء فقوله لا مانع من الزیادة

ملاحظه شد

کتابخانهٔ آستانهٔ مقدسه

فی الاواسط غیر صحیح وای مانع اشد من مساواة
الکل والجزء فقوله فلا یتم حلف باطل لضرورة
ان التطبیق یستلزم الخلف المذکور آنفا
وعلى هذا الدلیل ایرادات الى قوله نحو فیه
ان کلامه هذا بتمامه سفسطة
بل قرمطة ومضحکة ولعله یکفی للناظر فیه ان
الطاعن یحادیه ما لزمه والزمه فی البرهان
السلمی فان فساده جلی غیر خفی ولو ساغ ما توهمه
لساغ ابطال وجود الجسم بما اوهمه

تاریخ غرهٔ شهر رجب المرجب ۱۳۱۲

بازبین شد ۱۳۷۱ ش

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد